186 في تقارير لجنة الميزانيات و264 في تقارير اللجان الأخري و31 لطلبات المناقشة

مجلس الأمة يوافق على 481 توصية في دور الانعقاد الثاني

واقق مجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر على 481 توصية منها 186 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحسابات الختامية وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، والجهات والهيئات المستقلة والمحلقة، ووافق المجلس على 207 توصية وردت في تقارير اللجان، و57 توصية بتقرير لجنة دراسة محاور استجوابي رئيس الوزراء، و31 توصية إثر نظر 8 طلبات مناقشة عن قرار اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة إسرائيل، وتعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة الأخطار الخارجية ومشروع المصالحة الوطنية والنواب المحبوسين في قضية دخول المجلس وتشغيل مدينة صباح الأحمد.

والتعامل مع توصيات وقرارات المجلس تنظمها المادة 117 من اللائحة الداخلية التي تنص على أن لمجلس الأمة إبداء رغبات للحكومة في المسائل العامة، وإن تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات وجب أن تبين للمجلس أسباب ذلك، وللمجلس أن يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة.

وجاءت توصيات المجلس للحكومة في دور الانعقاد الثاني على النحو التالي:

طلب مناقشة.. القدس

في جلسة 20 ديسمبر 2017 وافق المجلس على 6 توصيات بشأن مناقشة تداعيات قرار الرئيس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية إلى القدس،والتوصيات هي:

-1ضرورة الاستعجال في تشكيل لجنة برلمانية تعنى بمناصرة الشعب الفلسطيني والشعوب المسلمة المنكوبة.

2 – مواصلة الحكومة عبر سفاراتها وممثليها بالمحافل المختلفة التنديد والاعتراض على قرار الإدارة الأمريكية الأخير بالاعتراف بالقدس الشريف عاصمة للكيان المحتل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

3 – بدء الحكومة الإجراءات التنفيذية للاعتراف الدبلوماسي الكامل بدولة فلسطين ودعم تمثيلها التام في المنظمات الدولية المختلفة.

4 – تنظيم وإشراف الحكومة لإعمال تعمير وإغاثة ودعم صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس الشريف وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

5 – مواصلة رئيس وأعضاء المجلس وأمانته العامة وبعثته البرلمانية ووفود الصداقة جهود طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية والشعب البرلمانية جهود طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد البرلماني الدولي.

■ 57 توصية عن محاور استجوابي رئيس الوزراء و19 حول خدمات مدينة صباح الأحمد

6 – قيام وزارتي الإعلام والتربية وغيرهما بتفعيل مناهج ووسائل التوعية بالقضية الفلسطينية والتعريف بجرائم ومجازر الكيان الصهيوني.

طلب مناقشة.. الوحدة الوطنية

في جلسة 21 ديسمبر 2017 نظر المجلس طلب المناقشة حول تعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة الأخطار الخارجية ومشروع المصالحة الوطنية، وقد جرى نقاش وانتهى النقاش بالموافقة على 5 توصيات هي:

1 – قيام الحكومة ومجلس الأمة بإقرار تشريع خاص بإنشاء جهاز متخصص لإدارة الأزمات والكوارث أسوة بما قام بها العديد من دول العالم.

2 – قيام الحكومة بتقديم تقرير دوري كل ستة لمجلس الأمة عن استعدادات الدولة لمواجهة الأخطار والأزمات عبر مؤسساتها المختلفة (الصحة – الغذاء والتغذية –الدفاع المدني – الأمن الوطني.. إلخ)

3 – قيام مجلس الأمة بتشكيل لجنة مؤقتة لإعداد تقرير بمدى جاهزية أجهزة الدولة ومؤسساتها لمواجهة الأخطار والأزمات.

4 – على الأجهزة الإعلامية والتربوية والتعليمية العمل على صنع إعلام هادف ومناهج تعزز الجبهة الداخلية و الوحدة الوطنية.

5 – على الحكومة الكويتية تقديم تصور متكامل بشأن إجراءاتها وآلية تعاملها مع تحقيق المصالحة الوطنية.

طلب مناقشة .. قضية دخول المجلس

نظر المجلس طلب مناقشة في جلسة 10 يناير 2018 حول رسالة النائبين د. وليد الطبطبائي ود. جمعان الحربش المحبوسين في قضية دخول المجلس والتي بطالبان فيها بالسماح لهما بحضور جلسات المجلس، وقرر المجلس الموافقة العامة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء، وقرر المجلس الموافقة العامة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء وهي:

مجلس الأمة وافق على 481 توصية في دور الانعقاد الثاني

■ إخضاع قرارات سحب وإسقاط الجناسي لرقابة القضاء وتعديل قانون الجنسية

■ إعادة النظر بأسعار الكهرباء ومنع الحكومة من رفع أسعار الوقود إلا بقانون

■ وضع آليات لتنفيذ قرار حصر كل جنسية وافدة بما لا يزيد على 20 % من مجموع عدد الكويتيين

■ إلزام الجهات الحكومية تحويل أرباحها للميزانية العامة وعدم اعتماد الحساب الختامي لأي جهة لا تلتزم ذلك

– استعجال لجنة الشئون التشريعية والقانونية لإنجاز تقريرها بشأن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 20 من القانون رقم [12] لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، وكذا باستعجال تقريرها بشأن استمرار صرف العلاوات الاجتماعية وعدم فصل الموظفين في القطاعين العام والخاص إلا بموجب حكم نهائي بات ، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهر.

التقرير الأول للجنة الميزانيات بشأن التحقق من مصروفات الضيافة في وزارة الداخلية

وافق المجلس في جلسة 7 فبراير 2018 على إحالة التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن تقرير ديوان المحاسبة وتقرير وزارة الداخلية بشأن التحقق من مصروفات الضيافة والحفلات والهدايا والرحلات بوزارة الداخلية للسنتين الماليتين 2014/ 2015 – 2015/ 2016، إلى الحكومة بالتوصيات وقد تضمن التقرير ثلاث توصيات هي:

1 – إحالة الحكومة التقرير متضمنًا جميع المستندات مع تحديد مسؤولية جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بما ورد في التقرير عن شبهة الإهدار والإضرار بالمال على النيابة العامة.

2 – اتخاذ كل جهة حكومية فيما يخصها الإجراءات التأديبية إزاء المتسببين بالمخالفات الإدارية الواردة في تقريري ديوان المحاسبة ووزارة الداخلية التي لا تحمل شبهة جريمة.

–3 أن تزود الحكومة، مجلس الأمة بتقرير عن الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ التوصيتين السابقتين كل ستة أشهر.

26 تقريرًا للجان البرلمانية

في جلسة 14 فبراير 2018 نظر المجلس 26 تقريرًا للجان البرلمانية وانتهى المجلس إلى إحالة جميع التقارير التالية بما تضمنته من توصيات على الحكومة.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

التقرير الخامس للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) بشأن حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد البلاغات المقدمة إليها وأسباب الحفظ والشكوى المقدمة من رئيس وأعضاء مجلس الأمناء، وتضمن توصيتين وهما:

1 – إجراء تعديلات على بعض مواد قانون هيئة مكافحة الفساد رقم 2 لسنة 2016 حتى يتم تلافي ما صادف تلك الهيئة من عقبات وحل المشكلات التي تعاني منها حاليًا.

2 – إجراء ما يستوجب من تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون هيئة مكافحة الفساد في ضوء التعديلات السابقة بما يتسق معها.

وفاة النائب السابق فلاح الصواغ

– التقرير السابع للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل (بصفتها لجنة تحقيق) عن الأسباب التي أدت إلى وفاة النائب السابق فلاح مطلق الصواغ – رحمه الله – وتضمن 5 توصيات وهي:

1 – إعادة النظر في العقوبات التأديبية المفروضة على المسؤولين عن الخطأ الطبي في وزارة الصحة.

2 – محاسبة المقصرين في متابعة القضية في وزارة الصحة، والتأخر في إخبار وزارة الداخلية لاتخاذ إجراءات المنع من السفر.

3 – ضرورة إحالة ملف الموظف المسؤول في وزارة الداخلية عن هروب الطبيب على القضاء.

4 – ضرورة قيام وزارة الصحة بإجراء دراسة شاملة للأخطاء الطبية في الكويت، تتضمن أسبابها ووسائل الحد منها، وتزويد المجلس بها.

5 – ضرورة إعادة النظر بآلية السماح بسفر العامل الوافد في القطاع الصحي وذلك بتطويرها بما ينسجم مع تحقيق رقابة أكثر.

الإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون

التقرير الأول للجنة حقوق الانسان بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون وتضمن 53 توصية:

أولا – وضع خطة وطنية لمكافحة الجريمة:

1 – يجب على الحكومة تحديد طبيعة وأنواع مشاكل الجريمة التي ينبغي التصدي لها، مثل السرقة والاعتداءات العنصرية وخاصة المخدرات وجنوح الأحداث مع تحديد الغايات المتوخاة من هذه الخطة الوطنية والمواعيد الزمنية المحددة لبلوغها وتحديد الإجراءات المتوخاة ومسؤوليات كل من المعنيين بتنفيذ هذه الخطة ما سيؤثر إيجابًا على تقليص عدد المساجين.

2 – يشترك بوضع هذه الخطة كل من الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في قطاع التربية والتعليم والإسكان والصحة، بالإضافة إلى الشرطة والمحاكم ووكلاء النيابة والمجتمع المحلي والجمعيات الأهلية والمصارف والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية.

3 – يجب أن تعالج الخطة العلاقات في الأسرة وخاصة بين الأجيال أو بين الفئات الاجتماعية والتعليم والقيم الدينية والأخلاقية والمدنية والثقافة والعمالة والتدريب وتدابير مكافحة البطالة والفقر وتأمين السكن والتخطيط المدني، وتوفير الرعاية الصحية ومنع المخدرات والكحول، والرعاية الاجتماعية من قبل الدولة ومكافحة ثقافة العنف والتعصب وتعزيز المسؤولية المدنية واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وتشجيع وسائل الوساطة الاجتماعية وتطوير أساليب تدخل الشرطة وتفعيل سبل التدخل القضائي.

ثانيًا – تأهيل القوى الأمنية والمكلفين بحراسة السجون:

1 – تدريب الموظفين المكلفين تنفيذ القوانين والموظفين المسؤولين عن الأشخاص المحرومين من حرياتهم تدريبًا يكفل المراعاة التامة لحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهنية ومنع أي تمييز عنصري أو طبقي في معاملة المسجونين.

2 – جعل طرق الاستجواب وممارساته والترتيبات المعمول بها في حجز ومعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم محل مراجعة مستمرة ومنهجية، بهدف منع اي حالة من حالات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهنية.

3 – تشجيع الجامعات والكليات وغيرها من الهيئات التعليمية المختصة على تقديم دورات دراسية، أو تطوير الشهادات المناسبة لتأهيل الموظفين والقضاة وأفراد الشرطة الموكلين بمكافحة الجريمة وحماية المسجونين.

4 – تفعيل دور الشرطة النسائية وتكليفها تلقي الشكاوى في المخافر التي تقدم من قبل النساء والتحقيق معهن وحراسة الموقوفات.

5 – إجراء تبديل لضباط ومسؤولي المديرية العامة للمؤسسات الإصلاحية كمنطلق أساسي للعملية الإصلاحية المرجوة.

ثالثًا – الإفراج عن المسجونين تحت شرط أو نقل النزلاء أو الموقوفين بقصد الإبعاد إلى دولهم:

1 – تفعيل تطبيق الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية من خلال إعلام النزلاء من الجنسيات العربية والتي صادقت دولهم على هذه الاتفاقية بحقهم في طلب نقلهم إلى دولهم لتنفيذ الأحكام البائة القاضية بعقوبة أو بتدبير سالبين للحرية.

2 – تفعيل تطبيق المادة (87) من قانون الجزاء التي تجيز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بالحبس قضى ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها عليه، بحيث لا تقل المدة التي قضاها عن ستة كاملة، إذا كان خلال هذه المدة حسن السير والسلوك، وكان الإفراج عنه لا يؤدي إلى الإخلال بالأمن، أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه هي الحبس المؤبد وجب تفعيل تطبيق المادة (235) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية التي تجيز للمحكوم عليه بالحبس البسيط الذي لا تجاوز مدته ستة أشهر، أو من صدر أمر بتنفيذ الغرامة عليه بالإكراه البدني، أن يطلب من مدير السجن إبدال العمل لصالح الحكومة بالحبس بحيث لا تزيد مدة العمل على سبع ساعات يوميًا، ويعتبر كل يوم من أيام العمل معادلا ليوم من أيام الحبس.

3 – تفعيل تطبيق المادة (61) من قانون الاحداث التي تجيز الإفراج تحت شرط عن الحدث المنحرف المحكوم عليه بالحبس، وذلك إذا كان قد أمضى نصف المدة المحكوم بها عليه.

4 – تفعيل تطبيق المادة (33) من القانون رقم (74) لسنة 1983 في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وتعديلاته لجهة الأمر بإيداع من يثبت إدمانه على تعاطي المخدرات أحد المصحات أو إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي يحددها وزير الصحة العامة أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ليعالج فيها بدلًا من توقيع العقوبة، وتفعيل تطبيق المادة (33) مكررا من نفس القانون لجهة إبعاد المحكوم عليه الأجنبي عن الكويت إذا ثبت إقلاعه عن الإدمان، وذلك بناء على طلب يقدم من النيابة العامة للمحكمة.

رابعًا – تسهيل حق الوصول إلى العدالة

1 – تفعيل تطبيق قانون الإجراءات الجزائية لناحية تمكين المقبوض عليهم أو المحتجزين من الاستعانة بمحام فورًا، وبأي حال خلال مهلة لا تزيد على ثمان وأربعين ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم.

2 – تفعيل المساعدة القضائية وذلك في جميع الحالات التي يقتضي فيها صالح العدالة ذلك.

3 – توفير مترجمين أكفاء لجميع السجناء الذين لا يتقنون اللغة العربية وإطلاعهم على جميع حقوقهم.

4 – الحرص على توفير فرص وأوقات وتسهيلات لجميع المقبوض عليهم أو المحتجزين أو المسجونين تكفي لأن يزورهم محام ويتحدثون معه ويستشيرونه؛ دونما إبطاء ولا تدخل ولا مراقبة، وبسرية كاملة.

5 – تعيين جهة محايدة للنظر في تظلمات السجناء مما يتعرضون له من سوء معاملة من قبل إدارة السجن.

6 – تفعيل ديوان حقوق الإنسان وتعيين مجلس إدارته ووضع لائحته الداخلية ليباشر فورًا في عمله، والذي من ضمنه مراقبة حالة السجون ومدى التزامها باحترام المبادئ الدستورية والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

بعد تردي وضع المساحات الخضراء في البلاد

الخضير يطالب بتحرك جاد لدعم جهود إنقاذ الأشجار والحفاظ على البيئة

■ مسؤولية الحفاظ عل البيئة مشتركة للعديد من الجهات الحكومية

دعا النائب الدكتور حمود الخضير وزير الاعلام محمد الجبري والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية إلى تحرك جاد من أجل إنقاذ الأشجار التي تعاني من تبعات انقطاع أو شحة المياه خصوصا في مثل هذه الاجواء شديدة الحرارة.

وأضاف الخضير في تصريح صحفي ان المختصين في الشان البيئي اطلقوا صرخات تحذير من تردي وضع المساحات الخضراء في الكويت بسبب اشتداد الحرارة وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي تتطلب من الجهات المعنية تشديد الرقابة وتنفيذ حملات توعوية من شانها المساهمة في جهود المحافظة على البيئة.

وأشار إلى أن مسؤولية الحفاظ عل البيئة مسؤولية مشتركة للعديد من الجهات الحكومية والشعبية كما لا يمكن التقليل من جهود المواطنين الذين لن يدخروا جهدا في تعزيز الجهود المبذولة في هذا الشان.

وأعرب الخضير عن بالغ شكره إلى الشباب الكويتي

حمود الخضير

■ حملة «شجرنا يموت» هدفها التحرك الفوري لتوفير المياه لري الأشجار

من المتطوعين الذين دأبوا على إطلاق حملات إرشادية في مختلف المجالات ومنها ما يخص المحافظة على البيئة والمسطحات الخضراء في البلاد وحملة (شجرنا يموت) التي يتبناها المهندس فيس العجمي وتحمل اهدافا مهمة تركز على التحرك الفوري لتوفير المياه لري الاشجار وإنقاذها والمحافظة عليها والتاكيد على أهمية الحزام الشجري الأخضر كما طالب المسؤولين في الدولة بدعم وتعزيز هذه الجهود

شدد على احترام أحكام القضاء

عيسى الكندري : نناشد سمو الأمير العفو عن أبنائه في قضية «دخول المجلس»

عيسى الكندري

كشف نائب رئيس مجلس الامه عيسى الكندري انه في الوقت الذي نحترم فيه أحكام القضاء وهو الملاذ الامن لناجميعا فان الدستور اتاح ابوابا أخري نلجأ اليها عند الملمات والبحث عن المخارج للازمات.

وقال الكندري في تصريح صحفي انه وفي هذا الاطار ،فإن حاجتنا اليوم ماسه الى اللجوء الى ربان سفينة البلد والامين عليها لمناشدته بعفو يتكرم بإصداره ليشمل ابنائه الذين صدر بحقهم الحكم بالسجن في قضية دخول المجلس.

واضاف قائلا ان مناشدتنا تنطلق من ادراكنا لشخصية سموه الكريمه والمحبه للصفح والعفو والمصالحة، وبماعرف عن نهجه لازالة كل بؤر التوتر ومظاهر الاحتقان لافتا الى ان هذا حق دستوري أصيل لسموه بحسبان انه ابو السلطات جميعا.